مجلة: "تاريخ العرب والعالم" (بيروت)
188(2000)، ص 22-33.

المجتمع اللبناني في زمن الحرب: 1975 - 1990
التغيّر في السلوكيات وأنماط العيش

د.عبد الرووف سنو (*)

أدّت الحرب اللبنانية وما رافقها من عمليات قتل وتدمير وهجرة وتهجير إلى حدوث تغيرّات كبيرة ونوعية في الديموغرافيا والبنى الاجتماعية والعقلية وسلوكيات المواطنين. وأصابتهم في أرزاقهم وأصولهم المادية، وقضت على مركزية السوق الداخلية، وأحدثت تغيّرات على صعيد الهرم الاجتماعي وتوزيع الثروة. فاختفت الطبقة الوسطى القديمة، وظهرت على الساحة طبقة أغنياء الحرب من القوى الميليشياوية والحزبية، فيما أصبح الفقراء أشدّ فقراً وعوزاً. كما أفرزت الحرب واقعاً ثقافياً طائفياً عكس أيديولوجيات الصراع المتضاربة، وأثّر بعمق في التربية والتكوين المعرفي على أرضية فقدان حسّ الانتماء إلى وطن واحد لجميع أبنائه.

- سقوط مقولة "التعايش الطائفي"

كانت أولى إفرازات الحرب سقوط مقولة "التعايش الطائفي"، بعدما انقطع الحوار بين اللبنانيين واحتكموا إلى السلاح، وتعطّلت قنوات الاتصال الاقتصادية في ما بينهم، وحدوث انشطار مجتمعي على أساس طائفي-مذهبي ناتج من مشاريع التقسيم وحركة التهجير القسري والنزوح في داخل البلاد. وكان سقوط مقولة " التعايش الطائفي" أكثر عمقاً على جيل الحرب من الطوائف المتنافسة، الذي لم يتسنّ له حتى الالتقاء على أي من قواسم "العيش" الماضية. لقد كان "الآخر" بالنسبة إلى كلّ فريق، هو ذلك "العدو" و"المجهول" و "المختلف"، دينياً وفكرياً وثقافياً.

لقد نشأ التهجير عن سياسات "التطهير" الطائفي المرتبطة بمشاريع الكيانات الطوائفية والصراعات بين القوى المتنافسة، واختلط على الدوام بالتهجير الناجم عن الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان. وقد اضطرّ بعض السكان إلى الفرار في داخل لبنان لأكثر من مرّة الى مناطق أكثر أمناً، فيما استمرّت هجرة عئلات بأكملها إلى الخارج طوال الحرب. وقدر عدد كلّ المهجرين والمهاجرين عند توقّف الحرب العام 1990 بحوالي 900 ألف نسمة.

وقد أدى التهجير إلى نتائج عديدة، أهمها إعادة التوازن الديموغرافي بين المناطق على أسس طائفية ومذهبية، والهجرة المعاكسة من المدن إلى الريف، وخصوصاً في مراحل الحرب الأولى. كما نتج أيضاً، قيام الميليشيات باستيعاب أعدادٍ كبيرة من المهجرين، ونشوء التجمعات السكنية للمهجرين في بيروت وضواحيها، وخصوصاً في الشقق والمؤسّسات المهجورة من قبل أصحابها، أو في الأبنيةقيد الإنشاء. ومن المشكلات التي نتجت عن التهجير أيضاً، مسألة تكيفهم مع بيئتهم الجديدة وظهور

البطالة الطويلة والمؤقتة فيما بينهم. كما أفرز التهجير ظواهر انطواء وعنف وعدوانية عند المعنيين، فضلاً عن الاستقطاب العائلي والعشائري والمذهبي.

- انشطار السوق والمؤسّسات

على الصعيد الاقتصادي، تسبّب تدمير وسط بيروت التجاري وقيام "خطوط التماس" الجغرافية والإيديولوجية بتحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد طوائفي-مناطقي تمثّل في لامركزية اقتصادية، بعدما تكيّفت قطاعات الإنتاج (محال ومؤسّسات تجارية وصناعية وسياحية) مع مستجدات الحرب واستقرّت في المناطق التي تنتمي إليها طائفياً. وقد عمد العديد من المصارف الرئيسية إلى الانتقال من الوسط التجاري إلى الأحياء الداخلية، وسار في سياسة التفريع. وقد أسهمت هذه التطورات مجتمعة في امتصاص صدمة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب وتحريك عوامل الإنتاج. لكنها أدّت، كذلك، إلى تهميش دور بيروت كمركز تجاري-خدماتي. وقامت، هنا وهناك، أسواق شعبية، وازدهرت الحركة العقارية في البلدات والمدن الواقعة على الأطراف أو تلك البعيدة عن مراكز الاقتتال.

وفي ضوء انشطار السوق والانهيار الأمني، بدأ اللبنانيون يعيشون في نظام مؤسّساتي غريب، عبارة عن "واحد مكرّر"؛ فجرى "تفريع" الجامعة اللبنانية ووزارات الدولة ومؤسّساتها التي أصبحت تعمل وفق مزاجية البيروقراطية الحكومية والقوى الميليشياوية المهيمنة في الحيز الجغرافي. كما جرى تقاسم التلفزيون والإذاعة الرسميين، وأصبح هناك مطار في بلدة حالات جاهزة لاستقبال الطائرات استكمالاً لمشاريع التقسيم. وعلى طول الساحل من الأوزاعي حتى صور، ومن الضبيّة حتى جبيل، نشأت مرافئ غير شرعية تحت سيطرة الميليشيات، مستفيدة من تعطّل مرفأ بيروت معظم فترات الحرب. وبين العامين 1988 و1990 أصبح للبنان حكومتان وقيادتان للجيش. وحده مصرف لبنان سلم من التشطير.

- التضخّم وانعكاساته الاجتماعية

ترافق مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وانهيار مالية الدولة، وفرار الرساميل إلى الخارج، تراجع في سعر صرف الليرة اللبنانية ونمو معدّلات التضخّم تدريجياً بنسب مخيفة، وارتفاع الأسعار وتدهور القوى الشرائية لأصحاب المحدودة، على الرغم من الزيادات المتكرّرة في الأجور والرواتب. ومما أفقد المواطن القدرة على التكيف مع الأزمة، اتساع الفجوة بين مرتبه ومتطلّبات المعيشة، هذا على الرغم من كمية الأوراق المالية التي كان عليه أنْ يحملها عندما كان يحصّل شيكاً أو يقبض راتبه.

وبناءً عليه، اضطرّ معظم السكان إلى إجراء اقتطاع كبير في مستوى معيشتهم وفي كمية السلع والخدمات ونوعيتها التي اعتادوا على استهلاكها. وأصبح الحصول على السلع الحياتية بأسعار"معقولة" هاجساً يومياً لمواجهة رفع الأسعار من قبل التجار والمحتكرين، هذا في الوقت الذي كانت فيه المواد الغذائية المعلّبة أو الأدوية الفاسدة أو منتهية الصلاحية تباع للمواطنين من دون أي رادع قانوني أو خلقي.

وهكذا، بتراجع القوّة الشرائية للمواطنين، تغيّرت أنماط استهلاك الغذاء. فأصبح الإنفاق عليه بالنسبة إلى العائلات ذات الدخول الضعيفة والمتوسّطة يوازي نسبة 58% من إنفاقها العام سنة 1988، مع العلم أنّ كمية غذائها ونوعيته قد هبطت. وهذا يفسر مشكلات سوء التغذية والمجاعة ووفيات الأطفال وسط العديد من الفئات الاجتماعية ذات الدخول المحدودة. وقد كان هناك كلام كثير يدور في الوسط الاجتماعي، عن تلامذة يذهبون إلى مدارسهم يحملون معهم "سندويشات" فارغة. وتحدّثت مصادر موثوقة عن تحوّل النفايات إلى قوت للفقراء، وتفشي الأمراض الوبائية، وأمراض القلب والجهاز الرئوي والإسهال بين السكان. هذه الأوضاع، جعلت من اللبنانيين الذين كانوا يفخرون قبل الحرب بـ "المعجزة اللبنانية" وبعنفوانهم ومستوى معيشتهم المرتفع ويتغنّون به، أنْ يتحوّلوا إلى متسوّلين للمساعدات الغذائية الدولية التي كانت توزع عليهم، او قد لا تصل إليهم بتاتاً. وحدها الحصّة السعودية التي قامت بتوزيعها "مؤسّسة الحريري" العام 1988، هي التي تسلّمها المواطنون بحقّ وكرامة من دون إذلال.

- انهيار خدمات الدولة وتكيف المواطنين مع الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية

تذكر دراسات اجتماعية أنّ الحرب الأهلية فتحت صفحة جديدة في حياة الأسر اللبنانية، التي تكيفت مع الاوضاع الاجتماعية-الاقتصادية المستجدّة. فبعد العام 1975، انخفض الإقبال على الزواج وتراجعت نسبة الطلاق والإنجاب والفئة العمرية الفتية، مقابل ازدهار الدعارة والمساكنة وظاهرة الزواج الموقت واللقطاء. ومن نتائج الحرب، هبوط نسبة الذكور وارتفاع نسبة الترمّل بين النساء.

ولمواجهة تدهور قوّتها الشرائية، اضطرّت الأسرة اللبنانية إلى مضاعفة عدد العاملين من أفرادها. كما انتشرت الوظيفة الثانية بالنسبة إلى موظفي الدولة، وكانت في كلّ الأحوال على حساب الوظيفة الرسمية. وقد قدّرت مصادر رسمية عدد الذين كانوا يعملون فعلياً في إدارات الدولة في السنوات الأخيرة من الحرب بنسبة 15% من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة. كذلك تكيفت الأسر مع إعادة توزيع الدخول عبر المؤسّسات الدينية وتفعيل عمل الجمعيات والروابط العائلية، أو من خلال انضمام أحد أفرادها إلى ميليشيا. إضافة إلى ذلك، تحوّل اللبنانيون إلى "أطباء" لأنفسهم، وحصلوا على الدواء مباشرة من الصيدلية دون "روشتة" الطبيب، وسط تساهل أجهزة الرقابة التابعة لوزارة الصحة، أو بكلّ بساطة فقدان القدرة على ضبط الأمور.

علاوة على ذلك، اضطرّ اللبنانيون إلى التخلّي عن اقتناء السيارات والمكيفات الجديدة والسلع طويلة الأمد، واستعاضوا عنها بأخرى مستعملة. فحلّت السلع المستوردة من الدول العربية والآسيوية وتركيا تدريجياً محلّ السلع الغربية. كما انتشرت "بسطات" الألبسة الجديدة والمستعملة على أنواعها في الأسواق المستحدثة وعلى سطوح السيارات أو على أرصفة الشوارع. كما حلّ الراديو والتلفزيون والفيديو مكان زيارة السينما والمسرح.

كما أدّت الحرب إلى انخفاض درجة الاتصال بين اللبنانيين والتخلّي تدريجياً عن البذخ وإقامة الحفلات وزيارة المطاعم وحمامات السباحة، أو القيام بالنزهات. فانحصرت الحفلات والأفراح بالأهل والمقرّبين، وكذلك الجنازات ومراسم الدفن على أسرة الفقيد. وعند هبوط الليل، اقتصرت الأمسيات على البقاء في الملاجئ او في المنازل ومشاهدة التلفزيون وأشرطة الفيديو التي راجت،

أو زيارة الجيران في الحي الواحد. وخلال مراحل اشتداد القصف، كانت الملاجئ و" سلالم" الأبنية، وحتى زوايا البيت الأكثر أمناً، هي وسيلة الحماية الوحيدة للذين لا يستطيعون الفرار من جحيم القتال. لقد تحوّلت الملاجئ إلى مجتمعات صغيرة، من دون أنْ تكون على الدوام وسيلة إنقاذ آمنة لحياة المواطنين.

وفي ضوء فلتان السوق وتدهور خدمات الدولة، تعلّم اللبنانيون أهمية تخزين الماء والمحروقات والسلع الحياتية من مواد غذائية ومعلّبات. وقد راجت صناعة الرغيف في المنزل. وساد خلال المرحلة الأولى من الحرب نظام " لجان الأحياء" لمعالجة الأمور الاجتماعية والحياتية، وبعد ذلك، أصبحت هذه الأمور تحت إشراف الميليشيات والأحزاب. إنّ لجوء المواطن العادي إلى الميليشيات لحلّ خلاف أو تأمين دواء أو نقل مريض إلى المستشفى أو تقديم الإسعافات اللازمة له، أو حتى الحصول على "ربطة" خبز أو "تنكة" بنزين تجنباً للوقوف في "الصف" قوّى من نفوذ الميليشيات في الأزقة والأحياء.

وبسبب انهيار مالية الدولة نتيجة ضعف الجباية واستحواذ الميليشيات على الواردات، وفوق كلّ شيء، تراجع سعر صرف العملة اللبنانية أمام العملات الأجنبية، انهارت خدمات الدولة الحياتية وأسعار السلع، التي أصبحت مرتبطة بصعود "الدولار" أو هبوطه، وفق عمليات المضاربة اليومية. وأصبح على المواطنين أنْ يعيشوا في نظام تقنين صارم للكهرباء والغاز والماء. كما ساد استعمال "المقوى الكهربائي" وراجت ظاهرة الإضاءة بالشموع و"البطاريات" النقّالة، ثم بمصابيح الغاز، وبعد ذلك بوساطة المولدات الكهربائية الخاصّة، وأخيراً المولّدات الضخمة التي تغذّي المشتركين في الحي الواحد. وفي الوقت نفسه، سادت "سرقة" التيار الكهربائي.

وحيث لا توجد مولّدات كهربائية كبيرة، كانت مصاعد الأبنية تعمل وفق نظام التقنين الكهربائي المضطرب، ممّا كان يعرض سلامة المواطنين للخطر. وقد ابتدع البعض نظام" مصاعد يدوية" تعمل بالحبل والدولاب من على شرفات الأبنية لسحب حاجياتهم من الشارع. كما راج حفر الآبار الارتوازية للحصول على الماء، وتجارة الماء بالصهاريج، والبريد الداخلي بين المناطق بوساطة الدراجات الآلية. وبسبب انقطاع الهاتف، سرت ظاهرة استعمال أجهزة اللاسلكي وتركيب الهوائي على الشرفات وسطوح الأبنية. وازدهرت أيضاً الصيرفة الجوالة والتعامل النقدي بالدولار والشيك، وإدارة الشركات والمؤسّسات من البيوت السكنية، بعد تجهزيها بالهواتف الدولية و التلكس.
وبسبب أعمال القصف والانقطاع شبه الدائم في التيار الكهربائي، ارتفعت أثمان الطوابق السفلية من الأبنية، بيعاً أم إيجاراً. وتحدّثت المصادر عن اكتظاظ كبير في عدد أفراد الأسر داخل السكن الواحد، واختلاط التهجير العفوي مع التهجير المفتعل بقصد السمسرة على أبنية المؤسّسات العامّة المهجورة، وعلى الأبنية والشقق المأهولة للأقليات الطائفية، أو تلك الجاهزة للبيع أو هي قيد الإنشاء.

كما غيّرت الحرب والاقتتال الدائر من طرق المواصلات القديمة بين المناطق، هذا فضلاً عن دفع المواطنين "الخوات" عند حواجز الميليشيات. وفي الأحياء المباشرة لجبهات القتال، استُحدثت مسالك (زواريب)، ووضعت إشارات تحذر الاقتراب من منطقة "القناص". وفي بعض الأحيان، كانت "الشراشف" أو الشوادر توضع في عرض الشارع، لحجب الرؤية في الشوارع والأزقة عن أعين القناصين ولتأمين نظام حماية أضمن، استبدل اللبنانيون زجاج نوافذ سكنهم بورق النايلون أو ألواح "المعاكس" الخشبية، وحموا شققهم ومحالهم بأبواب حديدية أو سواتر ترابية وحجرية. وبعد فترة على اندلاع الحرب الأهلية، بدأ السكان يعتادون أيضاً على أصوات الرصاص وتبادل القصف،

حتى إنّ البعض منهم كان يتباهى بعدم القدرة على النوم في أوقات وقف إطلاق النار، من دون سماع أشرطة تسجيل لأصوات المعارك الحربية.

وللتجوال في الشوارع ومن منطقة إلى أخرى، كان دليل المواطنين في ذلك "الفلاشات" التي كانت تذيعها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتحدّد لهم الطرقات "السالكة والآمنة"، أوعكس ذلك. كما كانت هذه "الفلاشات" في الوقت نفسه، دليلهم (= عامل ذعر) لمعرفة تقلب سعر صرف الليرة اللبنانية، ووراء التهافت لاستبدال العملة الوطنية بالدولار الأميركي.

- ثقافة الحرب وسلوكيّاتها

بسبب الفلتان على كلّ المستويات من جهة، ونزول الأولاد والبنات إلى ساحة العمل أو انتمائهم إلى الأحزاب والميليشيات من جهة أخرى، فقد الأهل الكثير من قدرتهم على التوجيه والتنشئة. فضعف الأب، وانتقلت سلطته إلى أبنائه العاملين أو "الميليشياويين" حتى أنّ صيغ اللياقة بين الأبناء والوالدين (= بين الناس أنفسهم أيضاً) افتقدت في كثير من الحالات وحلّت محلّها تعابير حملت في مضامينها بذور العدوانية والعنف والتمرّد. وفي أجواء الصراعات الأيديولوجية، لم يعد اللبنانيون يتكلّمون لغة واحدة. فتداخلت النبرات المناطقية والفئوية في الخطابات السياسية والثقافية والإعلامية. وتمّ توظيف اللغة والشعر العربي والابتكارات اللغوية واللهجات المحلية في آتون الصراع الطائفي، وظهرت "لغة السلاح" في عبارات الحبّ والغزل مستوحاة من آلة الحرب المدمرّة، كما ازدادت المحوّلات لنبش القديم وإعادة إحياءه طائفياً ومنطاقياً لإبراز "التعددية" والتمايز والتعارض بين الجماعات الدينية.

كذلك أثّر عنف الكبار بعمق على الأطفال، فأصبح الموت وأشلاء القتلى فرجة لهم، بعدما لبسوا الزي العسكري المرقط "بفخر" وردّدوا "الاناشيد العسكرية" المثيرة ، ولعبوا "لعبة الحرب" بالمسدسات والرشاشات الحقيقة، كما أظهر ذلك الباحث الدكتور نادر سراج. كما انخرط مسنون في دورة العنف، ولحق بهم "الجنس اللطيف". فتدربت الفتاة على حمل السلاح وشاركت الرجل في القتال، وفقدت الكثير من أنوثتها ورقّتها.

ومن سلوكيّات الحرب، ونتائجاها أيضاً، "التكاذب الاجتماعي". ففي فترات السلم الفاصلة بين الحروب، كان الناس من مختلف الطوائف والمذاهب والاتجاهات يلتقون معا ويلعنون الحرب ومسببيها ويؤكّدون "العيش المشترك". وعند تجدّد المعارك، كان كل واحد منهم يعود إلى "قواعده" الطائفية والمذهبية. لقد افتقد الناس إلى الصراحة، وضعف الحوار في ما بينهم وسادت المجاملة الكاذبة. كما ساد "التكاذب السياسي" بين زعماء الميليشيات الذين كانوا يعلنون عن رغبتهم في "العيش المشترك" والحوار ونبذ العنف، ويعقدون لأجل ذلك اجتماعات ولقاءات "حوار وطني" داخل البلاد وخارجها، فيما في الواقع أنّ كلّ واحد منهم كان يتربص بالآخر. إنّ اكبر دليل على التكاذب السياسي، هو سقوط عشرات الاتفاقات لوقف اطلاق النار ومشاريع الوفاق الوطني.

وبنتيجة تدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، انتشر "التشبيح" والاحتيال وتزوير العملة والبطاقة الشخصية والخطف لقاء فدية، وسرقة رواتب الموظفين من قبل بعض معتمدي القبض في دوائر الدولة، او ودائع المصارف من قبل الميليشيات المسلّحة او بعض مديري تلك

المؤسّسات. وقد اضطر العديد من أصحاب المصارف والشركات والمحال إلى حماية انفسهم ومصالحهم بوساطة حرّاس خصوصيين. اما محلات الصيرفة والذهب، فكانت تضطر إلى إفراغ مؤسّساتها مساءً من كلّ ثمين. كما سادت سرقة السيارات والمنازل والمحال على المكشوف. وكانت المنهوبات والمسروقات، ومنها الكتب والمخطوطات والموسوعات القيمة، تباع على الارصفة في الشوراع وعلى سطوح السيارات. وحتى كابلات التوتر العالي للكهرباء لم تسلم من السرقة. اما "مراجع" الهواتف الخاصة، فكان يتم الاستيلاء عليها لبيع المخابرات الخارجية بأسعار اقل من التسعيرة الرسمية. وقد اصبح تعطيل الخطوط الهاتفية من قبل بعض موظفي الهاتف ومن ثم اصلاحها، وسيلة للاسترزاق وفي معظم الحالات، وبسبب الأعطال في شبكات الهاتف، بين علب المراجع والمنازل أو المحال، ابتكرت طريقة الكابلات الهوائية. فاصبحت الشوارع والازقة تتقاطعها كابلات الهاتف والكهرباء وهوائيات التلفزيون بشكلٍ مخيف. وللاحتيال على نظام التقنين الكهربائي، عمد البعض إلى ربط كهرباء منازلهم بخطّ الكهرباء الذي لا يلحظه التقنين في أحياء المسؤولين والنافذين. كما راج فتح "عيارات" الماء من قبل المواطنين، وتجارة البنزين والغاز في السوق السوداء.

وفي الوقت نفسه، انتشرت الرذيلة والفساد الخلقي وتراجعت الفطرة والقيم والنظام والمثاليات، حتى إنّ بعض دور السينما ومحال الفيديو على التوالي، كي تعوض خسائرها، كانت تعمد إلى عرض الافلام الإباحية وتأجير الأشرطة. وفي ضوء هذ الفلتان، انتشر التعدّي على الاملاك العامّة والخاصّة. كما اصبحت مخالفات البناء والاعتداء على الاملاك البحرية أحب شيء إلى قلوب المستثمرين، وكذلك مخالفة قانون البناء، بفتح النوافذ وإقفال الشرفات، بالنسبة لباقي اللبنانيين. وفي الوقت نفسه، تردّت النظافة والالتزام بقواعد السير وراحة الجيران.

- العلم "نورن"

لقد اصاب الانهيار قطاع التعليم بكلِّ مستوياته، ولم تقتصر الاضرار على الحجر فحسب، بل اصابت الجسم الطلابي والهيئة التعليمية ومناهج التعليم والثقافة بشكلٍ عام، هذا فضلا عن الفرز الطائفي وفرض الميليشيات اراداتها على مؤسّسات التعليم. كما أثّرت الحرب على اخلاقيات الطلاب والتلاميذ وسلوكياتهم؛ فاتسموا بالعدوانية والعصبية، وأقدم بعضهم على التعرّض للمعلمين والاساتذة، اهانة أم خطفا أم قتلاً.

وفي ضوء الأوضاع الأمنية واحتلال المدارس من قبل المهجرين، جرت تعديلات جذرية وأساسية في برامج التعليم ودوام الدراسة، هذا بالاضافة إلى التعطيل القسري. وبسبب عجزها عن إجراء الامتحانات الرسمية في مناسبات عدّة متكرّرة، اضطرّت الدولة اللبنانية إلى الاعتراف بـ "إفادات الترشيح" للامتحانات الرسمية، مما رفع عدد حملة الشهادات الرسمية بفروعها المختلفة، ومكّن العديد من الطلاب من الالتحاق بكليات الجامعة اللبنانية، التي تراجع مستواها العلمي وتأثّرت مباشرة بالحرب. وفي الوقت ذاته، تراجعت مستويات الجامعات الخاصّة، وإنْ بنسب اقل. كما كانت شهادات البكالوريا وحتى الجامعية تباع من قبل "الميليشيات" وبعض البيروقراطية الحكومية. كذلك، هبط مستوى الرقابة في مؤسّسات التعليم العام والخاصّ المشهود لها قبل الحرب، ونمت ظاهرة الغش في الامتحانات.

- الميليشيات: سلوكيّات الشارع

من نتائج الحرب، تعاظم نفوذ الميليشيات. وكما أشرنا سابقًا، فإنّ غياب الدولة عن الساحة الأمنية والسياسية أو تغييبها، أفسح في المجال أمام الميليشيات لأنْ تكون حالة اجتماعية مقبولة في المناطق والأحياء والأزقة. ولفرض أنفسهم على "الشارع"، كان أفراد التنظيمات يقومون باستعراض "عضلاتهم" (=إرهاب الناس) وتضخيم ذاتهم من خلال حمل السلاح وعرض صور المعارك التي خاضوها، أو الترنح خلف "الدوشكا" المثبّتة على"الرنج". وفي إحدى المرّات قال أحد أفراد الميليشيات: "ليس هناك شيء يعادل الجلوس خلف مدفع دوشكا، فأنا أشعر بأنني أمتلك العالم كله". وقال زميل له "أنا أشعر بالخوف وقت السلم، بينما... أشعر بالحياة وقت الحرب".

ولإرهاب السكان السالمين أو إخفاءً شخصيتهم، لبس بعض أفراد الميليشيات الأقنعة المخيفة، ووضع بعضهم صورة "الجمجمة والعظمتين" على صدره. ومنهم من حمل ألقاباً مرعبة كـ "أبو الجماجم" و"أبو الهول" و "أبو الغضب" و "أبو الليل" و "أبو الريح". كما حملت فرق ميليشياوية تسميات "فرقة التيوس" و"فرقة المجانين"... وانتشرت على الجدران شعارات الميليشيات وطروحها ورموزها الوطنية والعربية. كما وُظّفت الآيات القرآنية والرموز الدينية في عملية التصارع السياسي. ولم تتردّد الميليشيات في التعرّض للرموز الوطنية الراحلة وتماثيلها في الساحات العامّة.

وضدّ بعضها البعض، وضدّ السكان المسالمين أساساً، استخدمت الميليشيات المتناحرة كلّ أدوات القتل والاغتيال والتصفية على الهوية والسجل والتنكيل والتعذيب، والعبوات والسيارات المفخخة التي لم تستثن الجامعات ولا أسواق الخضار والأحياء التجارية. وكانت الميليشيات تترك بصماتها على صفحات الجثث، ولا تتورّع من رميها عند أكوام النفايات أو تحت الجسور وفي الساحات العامّة. لقد امتلأت إعلانات الصحف اليومية بصور المفقودين أو المخطوفين. وفي بعض الأحيان، كان يحتفل بـ "النصر" على "العدو" بفتح زجاجات الشمبانيا أو بعزف الموسيقى. وفي معظم الحلات، كان يتمّ إذلال الناس بإجبارهم على تعبئة أكياس الرمل أو القيام بخدمات خاصّة للميليشيات. ولكلّ هذه الأسباب الفئوية الطائفية، ظهرت دعوات تدعو إلى إلغاء الطائفية، وشطب المذهب عن بطاقة الهوية. وقد عمد بعض الأسر إلى إعطاء مواليدها أسماءً محايدة لا تشير إلى الانتماء الطائفي.

ومن مفارقات الحرب، ظهور "القضاء الميليشياوي". فكانت الميليشيات تصدر أحكاماً بالسجن أو بالإعدام على متهمين بـ: "الخيانة" أو ما شابه ذلك، وتنفّذها. وطبقاً لهذا المنطق، أصبح من االسهل على المرء أنْ ينال "حقّه" بيده (=مسدسه)، أو أنْ ينتقم من شريكه أو جاره أو خصمه. وذكر شهود عيان، إنّ الميليشيات ما كانت تتورّع من تصفية خصومها المصابين داخل المستشفيات. كما ساد خطف الأجانب والطائرات الأجنبية لأسباب سياسية، والأفراد اللبنانيين بهدف الحصول على فدية، واتسعت موجة الإثراء غير المشروع وبيع التحف الأثرية اللبنانية في خارج البلاد. وبلغت الجرأة (= قلّة الأخلاق) ببعض المؤسّسات أو المسؤولين عنها إلى بيع المساعدات الغذائيةأو الاجتماعية التي كانت تقدّمها الهيئات الدولية إلى لبنان، دون أي رادع من ضمير.

وخلال سنوات الحرب، تحوّل زعماء الميليشيات والأحزاب من قادة سياسيين وعسكريين إلى شريحة اجتماعية جديدة عبارة عن رجال أعمال كبار يشكّلون "هولدينغ" ميليشياوي- طوائفي يعيش

من تغيب الدولة ومن خلال الاستيلاء على الواردات الرسمية و الأرباح والريوع والاستحواذ على الأنشطة الاقتصادية تتبعه مؤسّسات للمالية والمحاسبة والتدقيق. وعلى الرغممن الصراعات في ما بينها، إلا أنّ مصالح الميليشيات الاقتصادية كانت تتوافق في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، قامت إحدى ميليشيات المنطقة الغربية (الإسلامية) بتحصيل شك من دون رصيد من تاجر في منطقة نفوذها على حاجز الكفاءات لمصلحة حاجز "القوات اللبنانية". ومن جراء السرقات والمصادرات والسوق السوداء وتصدير السلع المدعومة من قبل الدولة وحماية نوادي القمار والبنغو وشقق الدعارة وتجارة المخدّرات والحشيشة، تمكن زعماء الميليشيات وأعوانهم من تحقيق ثروات قدرت بمليارات الدولارات. لقد كان تأثير رواج تجارة المخدّرات مدمراً في الناشئة، إذ بلغ معدّل الذين كانوا يتعاطونها الشبان نسبة 19,6%. وقد اعترف أحد أفراد الميليشيات المراهقين، بأنهم أستخدموا أنواعا مختلفة من المخدّرات لتخدير إحساسهم بأهوال الحرب. وبفضل الميليشيات، تحوّل باطن الأرض اللبنانية إلى مستوعب للنفايات الدولية السامة.

هذه باختصار أهم الظواهر الاجتماعية للحرب الأهلية التي فجرّت بتناقضاتها لبنان من الداخل وزعزعته، وأثّرت بعمق في المعرفة وسلوكيات المواطنين، وغيرت من أنماط عيشهم. إنها صفحات سوداء مليئة بالمآسي والآلام، لكنها لم تخل أبداً من عقد الأمل على فجر جديد. إنّ لبنان يستحق الحياة، هذا إذا ما عرف بنوه كيف يحموه بأرواحهم وقلوبهم وأجسادهم، ويصونوه من مؤامراتهم وأنانيتهم. فهل تطلّ الألفية الثالثة ويكون لبنان قد تعافى تماماً من تراكمات الماضي وترسّباته؟

- المراجع

- استطلاعات قام بها المؤلف لعينات من المواطنين الذين عايشوا الحرب اللبنانية.
- الصحف اليومية/ مجلة "الاقتصاد والأعمال".
- أنطوان خوري، **الحرب في لبنان/حوادث لبنان**، ثمانية أجزاء، بيروت، 1982/1981.
- **الأزمة اللبنانية. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية**.بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمّان، عمّان 1988.
- سليم نصر، الحرب، "الشبكات المدينية وحركات السكان في بيروت الكبرى"، في: **الواقع** 5- 6(1983)، ص 317-332.
- **السياسيات السكانية في لبنان**. ملخّص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية في لبنان، بيروت، 1-3 نيسان، 1982.
- فاطمة بدوي، **الحرب، المجتمع والدولة، الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان**، بيروت، 1994.